

نظام الكفالة يكشف تناقضات النظام السعودي



ويبدأ هذا التناقض من جذور تاريخية تعود إلى سبعينيات القرن الماضي، عندما توسعت المملكة في استقدام العمالة الأجنبية لتلبية احتياجات الطفرة النفطية، مبررة ذلك بقلّة عدد المواطنين مقارنة بحجم المشاريع. غير أن هذا التوسع لم يُبنَ على أسس حقوقية متوازنة، بل تطور تدريجياً إلى منظومة استغلال ممنهجة.

ويُعد نظام الكفالة أبرز تجليات هذه المنظومة، حيث منح أصحاب العمل سلطة شبه مطلقة على العمال، ما أدى إلى تقييد حركتهم وحقوقهم الأساسية، بما في ذلك تغيير الوظيفة أو مغادرة البلاد. ومع مرور الوقت، تحولت العلاقة التعاقدية إلى علاقة تبعية قسرية، أقرب إلى أنماط العمل الفسري المعاصرة.

وتظهر التقارير أن بعض العمال يُحرمون من رواتبهم لأشهر طويلة، ويُجبرون على العمل في ظروف قاسية دون حماية قانونية كافية، في ظل ضعف آليات الرقابة والمحاسبة. كما تُسجل حالات متكررة من سوء المعاملة، وساعات العمل المفرطة، وغياب التأمين الصحي المناسب.

وتطور الأمر إلى شبكة مصالح أوسع، حيث تُدار عمليات الاستقدام عبر سماسرة وشبكات تستفيد من بيع التأشيرات مقابل مبالغ مالية كبيرة، ما يحول العمال إلى سلعة ضمن اقتصاد غير رسمي واسع.

وأدت هذه الظاهرة إلى انتشار ما يُعرف بـ“العمالة السائبة”، حيث يُترك العمال دون وظائف فعلية مقابل دفع رسوم شهرية، ما يفاقم هشاشة أوضاعهم ويزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي والاجتماعي.

في المقابل، تستخدم السلطات هذه الاختلالات لتبرير ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين، عبر تحميل العمالة الأجنبية مسؤولية الأزمات الاقتصادية، رغم أن السياسات الرسمية نفسها هي التي أسست لهذا الواقع.

وتتجلى المفارقة بشكل أكبر في المشاريع الضخمة مثل “نيوم”، التي تُقدّم كرمز للتحول الاقتصادي، لكنها في الوقت ذاته ترتبط بتقارير عن ظروف عمل قاسية أدت إلى سقوط آلاف الضحايا خلال سنوات قليلة، وفق ما وثقته تقارير ومواد إعلامية متعددة.

وتثير هذه المشاريع، التي تُسوّق عالمياً كإنجازات تنموية، تساؤلات جدية حول كلفتها الإنسانية، خاصة في ظل غياب الشفافية بشأن أوضاع العمال وظروف عملهم.

وعلى المستوى الرسمي، أعلنت السعودية عن إصلاحات لنظام الكفالة، بما في ذلك إطلاق منصة "قوى"، إلا أن هذه التعديلات تُوصف بأنها جزئية، إذ لا تشمل قطاعات واسعة مثل العمالة المنزلية، التي تظل الأكثر عرضة للانتهاكات.

كما تشير تقارير منظمات حقوقية دولية إلى استمرار مشكلات مثل سرقة الأجور وضعف الرقابة الميدانية، ما يعكس فجوة واضحة بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي.

وتتفاقم هذه الفجوة في ظل غياب مؤسسات رقابية مستقلة، سواء على مستوى القضاء أو الإعلام، ما يحد من إمكانية محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، ويُبقى النظام في دائرة مغلقة من إعادة إنتاج الأزمات.

في المقابل، تحاول المملكة تحسين صورتها الدولية عبر استثمارات ضخمة في مجالات الرياضة والترفيه، وهو ما يُفسَّر على نطاق واسع كجزء من استراتيجية "غسيل السمعة"، دون معالجة جذرية للمشكلات الحقوقية القائمة.

وتُظهر المقارنة مع دول أخرى أن وجود إعلام حر وقضاء مستقل يلعب دوراً محورياً في الحد من الانتهاكات، وهو ما تفتقر إليه البيئة السعودية، حيث تظل الرقابة الرسمية محدودة وغير فعالة.

وتنعكس هذه التحديات على موقع المملكة في المؤشرات الدولية، حيث لا تزال تواجه انتقادات بشأن

سجلها الحقوقي، رغم محاولات الترويج لإصلاحات اقتصادية واجتماعية واسعة.

وتشير المؤشرات إلى أن النموذج السعودي يقف أمام اختبار حقيقي: إما الاستمرار في الاعتماد على العمالة الوافدة ضمن نظام غير متوازن، أو إجراء إصلاحات جذرية تضمن حقوق العمال وتحقيق استدامة اقتصادية حقيقية.

ويبقى السؤال الأساسي مرتبطاً بمدى استعداد السلطات للانتقال من مرحلة التجميل الشكلي إلى معالجة الأسباب البنيوية للأزمة، خاصة في ظل تصاعد الضغوط الدولية وتزايد الوعي المحلي بحقوق العمال.